

شركة ذات مسؤولية محدودة مهنية
 رأس المال المنفوع مليون ريال سعودي
 رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٩١٤٥
 ٥٨ شارع الوطن العربي حي الحمراء
 ص.ب. ، ٧٨٠، جدة ٢١٤٢١
 المملكة العربية السعودية
 ت: ٠١٢٦٦٥٨٧١١/٦٦٩٣٤٧٨
 ف: ٠١٢٦٦٠٢٤٣٢
 المركز الرئيسي
www.elayouty.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة رواسي البناء للاستثمار
 (شركة مساهمة سعودية)
 الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة رواسي البناء للاستثمار (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدانتها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعةنا للقوائم المالية. وقد وفينا أيضاً بمسؤوليتنا المثلية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية و المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية كل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

أثر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجة الأمر الرئيسي أثناء المراجعة
<u>أثبات الإيرادات</u>	
كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢٠) بلغت إيرادات الشركة مبلغ ١٣٢,٨ مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (٢٠٢٣م: ١٦٤,٢ مليون ريال سعودي).	- تقييم مدى مناسبة سياسة الشركة الخاصة بإثبات الإيرادات بناء على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". - تقييم التصميم والتنفيذ لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بإجراءات الإدارة المتعلقة بإثبات الإيرادات. - مراجعة عينة من عقود إيرادات عقود الإنشاءات (طويلة وقصيرة الأجل) لتحديد التزامات أداء الشركة بموجب هذه العقود والوصول إلى إذا ما كانت التزامات الأداء هذه قد تم الوفاء بها خلال فترة زمنية أو نقطة زمنية محددة. - إجراء فحص مستندي، على أساس العينة، لتحديد ما إذا كانت التكلفة المكتسبة حتى تاريخه قد تم إثباتها بشكل صحيح. - القيام بتقييم مدى معقولة دقة التوقعات المعدة بواسطة الشركة والمرتبطة بتكليف المشاريع وتقدير التكلفة اللازمة للإتمام. - إعادة احتساب عينة من الإيرادات، باستخدام طريقة المدخلات ومقارنته بالاحتساب الذي قامت به الإداره. - إجراء فحص لعينة من عمليات الإيرادات التي تم إثباتها ومقارنتها بالمستندات المؤيدة للتحقق من تأكيد وجود الإيرادات المسجلة. - تقييم مدة كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية.
<u>الإيرادات المبرمة مع العملاء</u>	
نظراً للمخاطر المتصلة في عملية الاعتراف بالإيراد وأهمية قيمة الإيرادات فقد تم اعتبار الاعتراف بالإيرادات كأمر مراجعة رئيسي.	- تحليل ما إذا كانت العقود تشمل على التزام أداء واحد أو أكثر، - تحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء بمرور الوقت أو في نقطة زمنية، - تقيير إجمالي التكاليف المطلوبة للوفاء بالالتزامات الأداء بموجب العقود المبرمة مع العملاء.
<u>الإيرادات المترتبة</u>	
راجعت السياسات الجوهرية في الإيضاح رقم (١٤/٤) وإيضاح رقم (٢٠) لمزيد من التفاصيل.	

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة رواسي البناء للإستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
تناقض المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عنها. إن إدارة الشركة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أنتا لا ولن نبدي أي من إشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعةنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى وتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها فإنه يتبعنا إبلاغ المكلفين بالحكومة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة حول القوائم المالية

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسئولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصرفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفين بالحكومة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية كلها خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتحريف جوهري إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكمجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهيرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لائق المخاطر، والحصول على آلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على توسيط أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بعرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة رواسي البناء للاستثمار
 (شركة مساهمة سعودية)
 الرياض - المملكة العربية السعودية
 مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (نتمة)

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستثمارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّا كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقيف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكيل ومحفوظ القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زودنا أيضاً المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر يتبع إلا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن السيد العيوطي وشركاه

محمد العيوطي

عبد الله أحمد بالعمش
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٤٥)



جدة في: ٢٥ رمضان ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢٥ مارس ٢٠٢٥ م